جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

تقييم الأداء المالي البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد

دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري

سنة 2014 /2017

من إعداد الطالبة: بن قسوم الزهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أستاذ	زرقون عمر الفاروق	(أستاذ محاضر أ – جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور	عصام بوزيد	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مقررا و مشرفا
الدكتور	سمير بوختالة	(أستاذ – جامعة ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021- 2022 م.

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

تقييم الأداء المالي البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد

دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري

سنة 2014 /2017

من إعداد الطالبة:سميرة كرامة

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أستاذ	زرقون عمر الفاروق	(أستاذ محاضر أ – جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور	عصام بوزيد	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مقررا و مشرفا
الدكتور	سمير بوختالة	(أستاذ – جامعة ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021- 2022 م.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[النمل: 19]

الإهداء

إلى والديّ الكريمين..... هذا غرسكما قد أثمر

وجعل هذا العمل حسنات وتنير طريقكما.

إلى الإخوة و الأخوات

إلى الأخوات التي لم تنجبهن أمي

إلى كل الأهل و الأحباب

إلى كل من قرأ البحث و استفاد.

شكر وعرفان

وعملا بقوله صلى الله عليه و سلم:" من لا يشكر النّاس لا يشكر الله "

أتوجه بشكري العميق إلى أستاذي المشرف الدكتور عصام بوزيد لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ولصبره عليّ ، وحسن تعامله معي وعلى ما أفادني من توجهات في البحث طيلة فترة الإشراف فجزاه الله كل خير ، فقد كان ولا أزكي على الله أحداً حريصًا كل الحرص على إبراز المادة العلمية بأجود صورة مع توجيهي إلى دقة العبارة ، وسلامة التركيب .

والشكر موصول أيضا إلى لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ، وعلى ما قدموه من ملحوظات أغنت هذا العمل ، و تحملهم عبء الإطّلاع عليها.

ولا يفوتني تسجيل شكري و دعائي لزملاء الدفعة، وجميع أسرة كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية.

ولجميع من ساعد على إتمام هذا العمل.

فلهم منّي الشكر والعرفان، وادعوا الله أن يرعاهم ويسددهم على الحق.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014-2017)، استعراض لنموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج تحليلي حيث قمنا بالمقارنة بين البنك الخارجي الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

حيث توصلنا الأخير البنك الخارجي الجزائري يحقق عائدا أكبر من البنك الخارجي الجزائري على البنك الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية : البنوك، تقييم الأداء المالي ، نموذج العائد على حقوق الملكية ROE

Abstract:

This study aims to assess the financial performance of a sample of Algerian commercial banks during the period (2014-2017), a review of the return on equity model as an analytical model, where we compared the Foreign Bank of Algeria and the National Bank of Algeria.

As they finally reached the Algerian Foreign Bank that achieves a greater return than the Algerian Foreign Bank on the National Bank of Algeria.

Foring banks: BANK , Financial performance evaluation, the model roe.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة المختصرات والرموز	VIII
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظريات والتطبيقية لأداء المالي	
تمهيد	7
المبحث الأول : تقييم الأداء المالي	8
المطلب الأول : ماهية تقييم لأداء المالي	8
المطلب الثاني :أدوات تقييم الأداء المالي	17
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية سابقة	28
المطلب الأول : الدراسات عن الاقتصاديات العربية	28
المطلب الثاني : الدراسات عن الاقتصاديات الأجنبية	32
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	33
خلاصة الفصل	35

الفصل الثاني : دراسة حالة البنوك التجارية	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: طريقة جمع أدوات الدراسة	**38**
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية	**38**
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	**40**
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي البنوك محل الدراسة	**41**
المطلب الأول : تقييم الأداء لبنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري	**41**
المطلب الثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	**47**
خلاصة الفصل	**49**
الخاتمة	**51**
نتائج اختيار الفرضيات	**52**
قائمة المصادر والمراجع	**54**
الملاحق	**58**

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	ميزانية البنك التجاري.	**18**
02	جدول حسابات النتائج للبنك التجاري.	**20**
03	جدول يبين معاني الحروف لنموذج camel	**22**
04	مؤشر العائد.	**40**
05	معدل العائد على حقوق الملكية.	**41**
06	معدل العائد على حقوق الملكية على الأصول.	**42**
07	معامل الرفع المالي.	**43**
08	هامش الربح.	**45**
09	منفعة الأصول.	**46**

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	العائد على حقوق الملكية .	**23**
02	معدل العائد على الأصول.	**42**
03	معامل الرفع المالي.	**43**
04	هامش الربح.	**45**
05	منفعة الأصول.	**46**

قائمة المختصرات والرموز

الاختصار /الرموز	الدلالة بالغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	العائد على الأصول
EM	EQUITY MULPLIER	مضاعف حقوق الملكي
PM	PROFIT MARGIN	هامش الربح
AU	ACTIF DE PRESTATION	منفعة الأصول

قائمة الملاحق

رقم	الملاحق
الملحق 1	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لبنك الوطني الجزائري
الملحق 2	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لبنك الخارجي الجزائري
الملحق 3	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لبنك الوطني الجزائري
الملحق 4	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لبنك الخارجي الجزائري
الملحق 5	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لبنك الوطني الجزائري
الملحق 6	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لبنك الخارجي الجزائري
الملحق 7	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2017 لبنك الوطني الجزائري
الملحق 8	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2017 لبنك الخارجي الجزائري

مقدمة

مقدمة:

منذ منتصف القرن الماضي يواجه العالم بفعل عدد مشاكل ، التي هددت مختلف الدول في مختلف المجالات ، دفعها ذلك للجوء الى الية التنمية المستدامة لإصلاح هذه المشاكل و تفاديها مستقبلا ، حيث صارمن الواجب استعمال التنمية المستدامة ، و بشموليتها لمختلف المجلات و خاصة الاقتصادية .

و مع التطور الفكر الاقتصادي دفع النظام الرأس مالي الى الدعوة و التنديد بالتنمية المستدامة ، الامر الذي انعكس ايجابا على الدول الرأسمالية بحيث تغيير نظامها الى نظام اقتصاد السوق ، حيث بالفعل اقتصاد السوق أدى الى تغيرات شاملة على صعيد الاقتصادي والسياسي و الثقافي و غيرها من المجالات ، بما في ذلك التغيرات التي وقعت في الأسواق المالية و الخاصة القطاع البنكي .

ينطق ذلك على القطاع البنكي الجزائري ، و الذي مر عبر مراحل مختلفة ، مرحلة تسيير مركزي (الاشتراكية) ثم مرحلة الاقتصاد السوق ، كل ذلك من أجل تطوير و تحسين القطاع البنكي الجزائري ، و زيادة صلابة و قوة المنظمة البنكية ، أذ أن البنوك التجارية تستخدم مختلف الأموال (الخاصة ، القاعدية ، الاحتياطات، المكتتبة ، و مختلف الودائع .....الخ) التي تهدف إلى تحقيق أهدافها ، أهمها رفع معدلات الربحية و زيادة الحصة السوقية ، و كل ذلك من أجل دعم مساعدة النظام المالي الجزائري ، و السعي به من اجل الالتحاق إلى مراتب الدولية .

و لدراسة تقييم الأداء في البنوك التجارية الخاصة بالجزائر ، يستعان بمختلف الأدوات التي تساعد في الحكم على فعالية و كفاءة القطاع البنكي بصفة عامة ، و بصفة خاصة البنوك التجارية الخاصة بالجزائر .

و بما أن البنوك التجارية بالجزائر عي أحد مكونات القطاع البنكي ، فهي تستخدم المؤشرات لتقييم أدائها المالي ، و ذلك من أجل إعطاء صورة لمدى قوة ملائتها المالية ، و إبراز لنتائجها الحقيقية ، بالإضافة إلى أن استخدام نماذج يمكن في بعض الاحيان تصحيح الأخطاء و تبين العراقيل و المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف .

وهنا تتبادر لنا عدة تساؤلات وإشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك والطرق الناتجة أو المستعملة لبلوغ أهدافها وللإجابة عن هذه التساؤلات يجب علينا طرح التساؤل التالي:

الإشكالية الرئيسية :

هل يختلف الأداء المالي للبنوك البنوك التجارية في الاقتصاد الجرائري للفترة (2014-2017) ؟

وللإجابة عن التساؤل السابق نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تحقق البنوك التجارية أداء مالي جيد؟
- ما هو تقييم الأداء المالي للبنك ؟
- كيف يتم استخدام الادوات تقييم الأداء المالي في البنك محل الدراسة ؟

فرضيات الدراسة:

- نعم تحقق البنوك التجارية الأداء المالي جيد .
- تقييم الاداء المالي هو تحليل معلومات مالية من أجل التعرف على وضعية البنك خلال فترة ما .
- يتم استخدام الأدوات تقييم المالي من خلال النتائج المتحصل عليها من المؤشرات المستعملة يتم دراسة الوضعية المالية للبنك .

مبررات اختيار الموضوع:

يدخل هذا الموضوع في تخصص محل الدراسة الأكاديمية و هو ما بجعل تخصصه بالدراسة و البحث أمرا مستحسنا من الناحية الموضوعية ، و من ناحية اخرى رغبة الشخصية فيما معالجة هذا النوع من مواضيع التي تمثل سببا اضافيا في اختياريه .

أهمية و أهداف الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حداته من جهة و الذي يتطلب إحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا و منهجيا ، ومن جهة أخرى فإن ما تعرفه البيئة المصرفية أو العالمية من تحولات على العديد من الأصعدة خصوصا ما يتعلق منها بتكنولوجيات الاتصالات و الإعلام الألي تفرض ضرورة البحث في الموضوع في ظل معطيات البيئة الحالية بما تعرفه من تقلبات و تغيرات على مختلف المجالات .

فيما يتعلق بأهداف الدراسة فتتمثل أهمها مايلي:

- التعـــرف علـــى مؤشـــرات أو الأدوات تقيـــيم الأداء المـــالي للبنـــوك التجارية و مدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية .
- محاولـــة الاطـــلاع علـــى كيفيـــة توظيـــف المعلومـــات الـــواردة فـــي القـــوائم المالية في تقييم الأداء البنوك من خلال دراسة حالة للبنك

إطارالزماني و المكاني:

1-حدود الزمنية وتمثل الإطار فترة (2014-2017).

2-حدود المكانية: الدراسة حول البنوك التجارية في الجزائر.

منهج البحث:

تتعمـــد هـــذه الدراســـة علـــى المـــنهج الوصـــفي فـــي جانـــب النظـــري مـــن الدراســـة المتعلـــق بالأدبيـــات النظريـــة و التطبيقيـــة فـــتم اعتمـــاد علـــى المـــنهج التحليلـــي فـــي دراســـة حالـــه لاعتبـــاره أســـلوبا علميـــا تطبيقيـــا يوافـــق الموضـــوع البحـــث تـــم اعتمـــاد فـــي هـــذه الدراســـة حيـــث تـــم اســـتخدام المـــنهج الوصـــفي لغـــرض و إبـــراز عموميـــات حـــول تقيـــيم بالاعتمـــاد علـــى برنـــامج معالجـــة الجداول EXCELللمقارنة بين البنوك .

مرجعية الدراسة :

الاعتمـــاد علـــى مجموعـــة مـــن المراجـــع العربيـــة و الاخـــرى الاجنبيـــة بمختلف أنواعها من كتب ، مجالات ، دراسات ، ملتقيات ، مداخلات .

صعوبات الدارسة:

من بين الصعوبات في هذا البحث العلمي هي:

- الوثائق المتعلقة بالجانب التطبيقي : صعوبة الحصول عليها من طرف الهيئات المعتمدة تحت غطاء ما يسمى بالسر المهني.
- تضارب في الإحصائيات المتوفرة من قبل الجهات الرسمية.

هيكل البحث:

تم تفصيل الدارسة على شكل التالي:

- ✓ **الفصل الأول:** هو عبارة عن الإطار النظري، ستتاول فيه عموميات حول تقييم الاداء المالي البنوك التجارية الذي ينقسم الي:
  - **المبحث الأول** : تقييم الأداء المالي الي يتكون من المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي والمطلب الثاني أدوات تقييم الأداء المالي.
  - **المبحث الثاني:** الدراسات الاقتصاديات السابقة الذي يتكون من المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية و و المطلب الثاني الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والمطلب الثالث فهو دراسة مقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة.
- ✓ **الفصل الثاني:** و هو عبارة عن دراسة تطبيقية حول البنوك التجارية الذي ينقسم الي:
  - **المبحث الأول: طريقة جمع أدوات الدراسة.**
  - **المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.**

الفصل الأول:

الأدبيات النظريات والتطبيقية

للأداء المالي

تمهيد :

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في التنمية الاقتصادية في كل دولة ، إذ لديهم السيطرة على جزء كبير من المعروض من النقود في التداول ، فالبنوك التجارية من أهم الوسائط الماليين في الاقتصاد ، فهو وسيط بين أصحاب العجز و الفائض المالي و عند قيامه بهذه المعاملات يحاول تحقيق أقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة حيث يرتكز نشاطها أساسا على قبول الودائع و منح الائتمان .

و لقياس الأداء المالي لهذه البنوك يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ نجد منها أدوات القياس التحليلية و الإحصائية (الكمية) و على ضوء ذكر أدوات القياس المستخدمة في قياس الأداء المالي سوف نخص بالدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية لاعتباره المؤشر المستخدم في البحث

و بناء على ما سبق سيتم التطرق في الفصل إلى مفاهيم حول الأداء، و نماذج تقييم الأداء و كيفية تطبيقها على البنوك، و كذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء البنوك التجارية، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدارسة –

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة في الموضوع

المبحث الأول : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

يحتل التقييم الأداء المالي أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من التغيرات متسارعة و إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، حيث يهدف التقييم الأداء في البنوك المقياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، و يختلف تقييم الأداء من بنك إلى الأخر حسب الغرض من تقييم و نوعية و المستفيدين منه .

حيت يرتكز مودعين على السيولة و المساهمون على الربحية و هذا ما يجعله يزداد أهمية و بالتالي سوف يتم التطرق إلى تقييم أداء و أهدافه و كذلك معرفة كيفية قياس الأداء المالي و من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى

- المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
- المطلب الثاني: الأدوات تقييم الأداء المالي .

المطلب الأول : ماهية الأداء المالي

لقد عرف مفهوم الأداء المالي اختلافا كبيرا بين مختلف الباحثين والعلماء الاقتصادين، بسبب التغيرات التي في الفكر الاقتصادي ، و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلي مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية .

مفهوم الأداء: تعددت مفاهيم الأداء، حيث أن كل باحث اقتصادي يعرفه على حساب مجال الدراسة الذي هو فيه، يختلف تعريفه (الأداء) من جانب العلوم الاقتصادية عن باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية .

ومنه سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الأداء من جانب الاقتصادي .

" يعود أصل كلمة أداء في اللغة اللاتينية إلى (PERFORMARE) و التي تعني إعطاء، و ذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما.

اما في اللغة الإنجليزية فهي كلمة (PERFORMANCE) و التي الفاعلية والإنتاجية .[1]

اما في اللغة الفرنسية فالكلمة فيها تعني وضعية الحصان في السياق ، أي الاستعداد الكامل .[2]

- يمكن تعريف أداء بأنه مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها ، أي أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف .

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يمثل عنصرين هما الفعالية و الإنتاجية ، حيث أن الفاعلية تعني مساعدة في تحقيق الأهداف ، الأمر الذي يعني أنه يوحد عنصرين للمقارنة ، اهداف المسطرة يراد بلوغها و اهداف منجرة ، أما الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و الوسائل المستخدمة لبلوغها .[3]

- يمكن أن يعرف الأداء بأنه " قياس لما تم إنجازه من عمل و مقارنته بالمستهدف و بالتالي قياس النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة و الوقوف على العوامل المؤثرة و تحديد المسؤول عنها، أي أنه عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما اذا كانت الوحدات الإدارية أو المنظمات نفسها تحصل على مواردها و تنتفع منها بكفاءة و فاعلية في سبيل تحقيق أهدافها .

---

[1] –عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس و تقييم – دراسة حالة موسسات صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2001) –، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،قسم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر – 2001–2002 ، ص14

[2] – بلمقدم مصطفى وبوشعور راضية ، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية ، المتلقي الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات – كلية العلوم الإنسانية و العلوم الأجتماعية ، جامعة الشلف ، بتاريخ 14 و 15 ديسمبر 2004 ، ص 76 .

[3] – عادل عشي ، ص 14 .

- و يعرف الأداء أيضا بأنه مقارنة الأعمال التي أنجزت بالمقاييس ، و في حين اعتبره البعض بأنه عملية لاحقة لعملية اتخاد القرارات ، و الغرض منها الفحص المركز المالي و الاقتصادي للبنك في تاريخ معيين .

و عليه يمكن القول بأن القول بأن تقييم الأداء هو تلك العملية التي تتعرف من خلالها الإدارة على كيفية تنفيذ الأعمال عن طريق مقارنة ما هو مخطط بما هو متحقق فعلا.[1]

وقد عرفا Mendoza carla و pierre beescos الأداء بأنه:

- الأداء في البنك هو كل ما يساهم في تحسين الثنائية: القيمة – التكلفة، فليس من الضرورة حسب رأيهما أن الأداء يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها.

- الأداء في المؤسسة كل ما يساهم في تحقيق و بلوغ الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة و التي تعني بها الأهداف ذات المدى المتوسط والطويل .

من هذا التعريف يتبين أن الأداء هو العلاقة بين ا لموارد و النتائج و الأهداف المحققة. [2]

من خلال كل ما سبق يتضح أن الأداء هو:

- دمج الفاعلية و الإنتاجية و ذلك من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة.

- الأداء هو العملية أو الإجراءات المتبعة للمقارنة بين النتائج (الأهداف المحققة) و بين الأهداف المرجوة .

---

[1] – علي منصور محمد بن سفاع ، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS – دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007 ، مجلة العلوم الإدارية الأقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2008، ص 08

[2] – عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريق التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006 –2011 ، مجلة الواحات للبحوثو الدراسات ،المجلد 7 العدد2 ، 31–12—2014 ، ص 24 .

مفهـــوم الأداء المـــالي: " يـرى **ميلتـــون فريدمـــان** بـأن الأداء المـالي يتوقـف علـى الاستغلال الأمثل لموارد البنك و تحقيق أقصى عائد ممكن .

و يعرفـه **عبـد الوهـاب دادن ورشـيد حفصـي** ، الأداء المـالي مـن خـلال العوامـل التاليـة :

العوامل المؤثرة في المردودية المالية .

- أثـر السياسـات الماليـة المتبنـاة مـن طـرف المسـير علـى مردوديـة الأمـوال الخاصة .

- مـدى مسـاهمة معـدل نمـو المؤسسـة فـي إنجـاح السياسـة الماليـة مـن خـلال تحقيق الفوائض المالية. [1]

- تقـديم حكـم ذو قيمـة حـول إدارة المـوارد الطبيعيـة و الماديـة و الماليـة مجتمعـة، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات و أطرافها المختلفة.

- امـا **E.Scosip** فقـد عـرف الأداء علـى أنـه : الفـرق بـين القيمـة المقدمـة للسوق و مجموع القيم المستهلكة و المتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة.

- **و يـرى السـعيد فرحـات جمعـة** أن الأداء المـالي هـو مـدى مسـاهمة الأنشـطة فـي خلـق القيمـة أو الفعاليـة فـي اسـتخدام المـوارد المتاحـة مـن خـلال بلـوغ الأهـداف المالية بأقل التكاليف المادية.

- أن معظـم البـاحثين يـرون أن الأداء المـالي لا يكـون فعـالا إلا مـن فحـص ودراسـة الوضـع المـالي للمؤسسـة ، و ذلـك مـن خـلال زيـادة تقويـة نقـاط القـوة والاعتمـاد عليهـا أكثـر ، أمـا نقـاط الضـعف فـي المؤسسـة فيسـتلزم معرفتهـا معالجتهـا و كل ذلك يحيب مراعاة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة بالمؤسسة .[2]

---

[1] – عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، ص 14

[2] – عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، المرجع السابق ص 25

أيضا نخلص إلا أن الأداء المالي للبنك ما هو إلا أليات و طرق محاسبة تمكن الباحث من معرفة النقاط القوة و النقاط الضعف في البنك ، و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في أي بنك و بأحسن صورة ، أي تدنية التكاليف ورفع العوائد المالية للبنك ، و الوصول إلى الأهداف المرجوة من البنك .

مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية : هناك عدة التعريفيات لمفهوم الاداء المالي نذكر منها :

- ذكر **علاء فرحان و إيمان شيحان المشهداني** : ان الأداء المالي في البنوك هو : الصورة الحقيقية للمركز المالي للبنك المتمثل في فقرات الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر، فضلا عن ميزانية التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة .

- ويرى **كلير كرتيلي وروبرت هانسن:** بأن الأداء المالي هو القرارات الخاصة بالسياسات الداخلية التي ينتهجها المدير ، كسياسة توزيع الأرباح ، وسياسة توسيع رأس المال الإجمالي للبنك ، و سياسة خفض البنك للنفقات الإدارية و غيرها من السياسات التي من شأنها أن تزيد أرباح البنك .

- أما **فلاح الحسين الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري** : فيرا بأن الأداء المالي يمثل وضعية المالية للبنك أو للمؤسسة ، مع إعطاء و توضيح الأساليب التي يتم استعمالها للوصول إلى وضع ما ، من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات ، بحيث يقيس المؤشرات المالية مثل المبيعات ، و الإيرادات ، صافي الأرباح ، رأس المال الحقيقي و الإجمالي و غيرهم .

- و يعرفه **Guy Justin Moumbe:** بأن الأداء المالي على أنه هو الجانب الكمي للأداء في البنوك و المؤسسات ، لأن الأداء المالي يستند على مستندات محاسبية ، أي يعتمد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية مثل الميزانية ، جدول حسابات النتائج .

- و يعرفه علي عبد الله شاهين بأن الأداء المالي هو مدى كفاءة و قدرة البنك و المؤسسة في استخدام و توظيف العقلاني لموارها المالية في مختلف استخداماتها.

- و قد ذكر **التجاني إلهام و شعوبي محمد فوزي:** بأن الأداء المالي ما هو إلا عبارة عن الوضع المالي الذي تسعى أي مؤسسة للوصول إليه ، أي تحقيق الهدف المالي ، ولا يتأتى ذلك إلى بعد جملة القرارت الصائبة و التخطيط المحكم للأهداف المسطرة مثل زيادة المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) ، المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) ، التوازن المالي (تخصيص الموارد المالية المتاحة) . [1]

أهمية و اهداف تقييم الأداء المالي : تتجلي اهمية الأداء المالي عرض و توضيح الصورة الحقيقية للبنك ، و بالتالي بات تقييم أهمية و هي كالتالي :

- تقديم معلومات صحيحة وواضحة من خلال التقارير الصادرة بعد عملية التقييم.
- توطيد العلاقة مع مختلف الأعوان الاقتصاديين، و ذلك بعد تحسين الصورة والوضعية المالية للبنك.
- ترشيد الموارد البشرية في البنوك في المستقبل، من أجل إبراز العناصر الفعالة والمنتجة و تنميتها، و طرد العناصر غير الفعالة و الغير المنتجة و استبدالها بعناصر فعالة و منتجة.
- مضاعفة الجهد و المال و الوقت من أجل الوصول إلى النسب بازل 3 من أجل تحسين و تقوية المكانة في القطاع البنكي وفي المحيط الدولي .

[1] – التجاني إلهام و شعوبي محمد فوزي ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالةالبنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري – الفترة 2005–2011 ،مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية ، المجلد 9 ، العدد 1، 12 –06– 2015 ، ص 30 و 31 .

- متابعة تنفيذ الأهداف البنك، من خلال توضيح البنك لقدارته المالية على تحقيق هذه الأهداف الموضحة مسبقا .
- تشخيص العراقيل و الانحرافات التي حالة إلى الوصول إلى الأهداف، و العمل على تجنبها مستقبلا، و ذلك بعد التأكد من أن البنك قد استخدم كافة الموارد المتاحة بأعلى درجة ممكنة.
- تحديد الجهات المسؤولة عن وقوع البنك في الانحرافات ، التي عرقلت في تحقيق الأهداف ، مع البحث عن حلول و الوسائل الفعالة لمعالجة الانحرافات ،مع إمكانية إيجاد بدائل . [1]

تتجلى اهداف تقييم الأداء المالي في :

- إن تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية و الفاعلية في المؤسسة الاقتصادية ، و ذلك لأنه يوضح نقاط القوة و الضعف في البنك و يساعد على تحليل نتائج المتوصل إليها .
- يسعى تقييم الأداء المالي إلى تحسين و تقوية النشاط البنكي، من أجل حصول التطور و التقدم في الاقتصاد .
- يبين تقييم الأداء المالي مدى تأثر البنك بالمتغيرات الاقتصادية (المحيط الخارجي) .
- يساهم تقييم الأداء المالي في فحص الوضعية المالية للبنوك و المؤسسات، من أجل إيجاد العراقيل و الأسباب التي حالة في تحقيق أهداف البنك مع توفير الحلول للمشاكل.[2]

---

[1] –جليلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاد القرارت – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لا نجاز القنوات KANGHAZ(2005–2008) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة يومرداس ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، 2008–2009 ، ص 73 .

[2] –عبد الرحيم وشيي و جازية بوزيان ، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطنى حول : المنظومة البنكية في ظل االتحولات القانونية و الإقتصادية – جامعة بشار في 25/24 أبريل 2006 ، ص 30 .

- عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة و ضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع اقتصادي و الخطط و أهداف.[1]

قواعد و مراحل تقييم الأداء المالي:

✓ **قواعد تقييم الأداء المالي:** و تتمثل فيما يلي:

1. **تحديد الأهداف:** هي أولى خطوات عملية التقييم الأداء، من خلال تحديد المؤسسة أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى واقعيتها و دقتها، حيث تصنف هذه الأهداف إلى أهداف قصيرة و طويلة المدى و أهداف رئيسة و فرعية.

2. **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:** وهي ثاني خطوة بعد تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها، من ثم يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل الخاص بكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالمواد اللازمة وكيفية الحصول عليها. [2]

3. **تحديد مراكز المسؤولية:** حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة و الإشراف في عملية تقييم الإداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية ، و كذا تبين علاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض و مدى تأثير نشاط كل مركز بأنشطة المراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد و مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وعن أسبابها ومن المراكز مسؤول عليها.

---

[1] – فؤاد مجيد كرضي ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية للمستخدم البيانات المالية ، دار المنهج للنشر، عمان الأردان ، ط1 ، ص 32 .

[2] سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، مذكرة ماستر أكاديمي علوم الإقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى ، سنة الجامعية 2014–2015 ، ص 40 .

4. **تحديد معايير و مؤشرات واضحة للأداء:** و تمثل في تحديد المعايير التي على أساسها يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، في الوقت نفسه هي اكثر صعوبة مما تبدو عليه حيث هناك عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار من بينها عند المفاضلة بينها مثل وجود تحديد المعايير المختارة، و اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء ،كما تختلف هذه المعاير باختلاف الأنشطة من وحدة لأخرى.[1]

✓ **مراحل تقييم الأداء المالي:**

1. **جمع المعلومات الضرورية:** تعتبر المعلومات شيء ضروريا ومواردا أساسيا في عملية التقييم حيث لا يمكن اتخاد القرار دون توفر المعلومات الكافية و بالجودة العالية و في الوقت المناسب

2. **قياس الأداء الفعلي** : هي المرحلة التي تلي عملية التقييم، فهذه المرحلة تكمن أهميتها في تمكين المؤسسة من قياس كفاءتها و فعاليتها، وذلك باختيارها لمجموعة من المؤشرات و المعايير، و عليه فإن قياس الأداء يهدف التشخيص ويمكن أن تبين من خلاله الانحرافات إن وجدت.

3. **اتخاذ القرار المناسب عن النتائج:** بين الأهداف المخططة نشاط الوحدة المنفذة، و الانحرافات التي حصلت قد حصرت جميعها، وأسبابها تم تحديدها، واتخاذ الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانحرافات وتم وضع خطط للسير بنشاط الوحدة نحو الافضل في المستقبل.

4. **تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** عمل على تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم و تزويد

[1] – سناء مسعودي ، مرجع نفسه ، ص 42

الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة في متابعة المعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة.[1]

ومنه يمكن التأكد على إن تقييم الأداء المالي احتل مكانة بالغة الأهمية، لأنه تم التركيز عليه في دراسات و أبحاث المحاسبة و الإدارية بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا لحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها و المتنافس عليها.

المطلب الثاني :الأدوات تقييم الأداء المالي.

حيث استخدمت عدة نماذج تقييم أداء المصارف التجارية لكونها عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف وجميع الجهات المراقبة و سوف يتم التطرق لنموذج القيمة المضافة، نموذجCAMELS، و نموذج العائد على الحقوق الملكية و هذا الأخير سوف نطبق عليه الدراسة.

أولا : القوائم المالية المستعملة في تقييم الأداء

أن من وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية تقييم الأداء، الميزانية و جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)، فالميزانية تتكون من جانبين أصول و خصوم ن حيث يشكل الجانب الأول استخدامات الأموال، أما الثاني فيمثل مصادر الأموال التي تعتبر التزامات على البنك للغير، حين أن جدول حسابات النتائج يبين ايرادات ومصاريف البنك المرتبة عن عملياته المصرفية .

و يمكن توضيح عنصريان كالاتي:

[1] – إدريس ثابت عبد الرحمن و المرسى جمال الدين محمد ، الإدارة الإستراتجية مفاهيم و نماذج تطبيقية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 487 .

1. **الميزانيـــــة** : تقـــدم الميزانيـــة البنـــك معلومـــات مقارنـــة لمـــا تمتلكـــه البنـــك مـــن أصـــول، والمبـــالغ التـــي يكـــون مـــدينا بهـــا وحقـــوق الملكيـــة وذلـــك فـــي تـــاريخ معـــين، ويســـمح التحليـــل الشـــامل للمركـــز البنـــك لكـــل مـــن المحللـــين والمـــديرين بـــالتعرف علـــى مـــدى مقارنـــة المركـــز المـــالي للبنـــك والمكانـــة الـــي يحتلهـــا وفقـــا لمـــا هـــو مقـــدر لـــه، وكـــذلك مقارنتـــه بـــالبنوك الأخـــرى المماثلـــة، بالإضـــافة الـــي تمكـــين الإدارة مـــن تقيـــيم التـــأثير المحتمـــل لأحـــداث الخارجيـــة (مثـــل تغيـــر أســـعر الفائـــدة، المتغيـــرات فـــي السياســـات المنظمـــة لعمـــل البنـــوك، ودخـــول منافس جديد، تطوير خدمات مصرفية جديدة).

ويـــتم عـــرض البيانـــات الخاصـــة بالميزانيـــة وقائمـــة الـــدخل فـــي فتـــرة قصـــيرة (عـــادة ربـــع ســـنة) وذلـــك حتـــى تكـــون المعلومـــات متاحـــة للجميـــع فـــي نهايـــة مارس و جوان و سبتمبر و ديسمبر من كل عام.

الجدول رقم (1-1) يوضح ميزانية البنك التجاري.

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (المواد)
1. أرصدة نقدية حاضرة. - نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري. - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي. - أرصدة سائلة أخرى. 2. حوالات مخصومة. - أذونات الخزينة. - –أوراق تجارية.	1–رأس المال المدفوع. 2–الاحتياطي القانوني. 3–شيكات و حوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع. 4– –مستحق للبنوك. 5––الودائع – - ودائع حكومية وخاصة. - ودائع جارية. - ودائع لأجل.

3. مستحق على البنوك. 4. –أوراق مالية واستثمارات. - –سندات حكومية. - وراق مالية أخرى. 5. قروض وسلفيات . - قروض مقابل ضمانات. - قروض بدون ضمانات.	- ودائع بإخطار. - ودائع التوفير.
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: ضياء مجيد اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005، ص 274–279.

2. **جـــدول حســـابات النتـــائج:** تعكـس قائمـة الـدخل للبنـوك التجاريـة الطبيعـة الماليـة لأعمـال هـذه البنـوك، فمعظـم مصـادر الأمـوال تـأتي مـن الودائـع والاقتـراض ويسـدد البنـك مقابـل ذلـك فوائـد، كمـا يوجـه البنـك معظـم اسـتخدامات أموالـه نحـو الإقـراض و الاسـتثمارات فـي الأوراق الماليـة ، ويحصـل مقابـل ذلـك علـى ايـرادات الفوائـد، وعلـى هـذا فـإن الفوائـد المحصـلة علـى القـروض واسـتثمارات الأوراق الماليـة هـي التـي تحقـق أكبـر قـدر مـن العوائـد، كمـل تمثـل مـدفوعات الفوائـد علـى الودائـع والاقتـراض و المصـروف الأساسي .[1]

[1] – طارق عبدالعالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001 ص 69.

الجدول رقم (1-2):نموذج لجدول حسابات النتائج للبنك التجاري

البيـــــان	مبالـــغ	
	مديـن	دائن
إيرادات الفوائد (1)	******	******
الفوائد والأتعاب على القروض - الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك - الفوائد على الأوراق المالية . - الدخل من التأجير.		******** ****** ****** ******
مصروفات الفوائد (2)	********	
– الفوائد على الودائع. – الفوائد على الأموال المقترضة.	****** ******	
صافي دخل الفوائد (3) =(1)-(2)	******	
(-)مخصص خسائر القروض (4)= صافي دخل الفوائد بعد خصم المخصصات	******	*******
(5) الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد		*******
- أنشطة الائتمان. - أعباء خدمة الودائع. - – مكاسب الأوراق المالية.		****** ****** *******
(6) المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	*******	
(7) صافي الدخل قبل الضريبة=(3)+(4)-(5)	********	****
(8) – ضرائب الدخل والتعديلات المحاسبية	*******	
(9) صافي دخل البنك	*******	******

المصدر : د .عبد الغفار حنفي ، السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد ، المكتب العربي الحديث –مصر–ط 1993،ص208 .

ثانيا: أدوات قياس الأداء

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، و كون عملية تقيم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة

البنك و جميع الجهات المراقبة ، استخدمت عدة نماذج و خاصة في والولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف ، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء ، و نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر حديد للقياس كبديل عن مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (ROE) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) .

1. نموذج القيمة المضافة:"Economic Value Added "EVA.

مع التطور الذي شهدته النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على الحقوق الملكية لا يفي بغرض كثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

حيث تعرف هذه الأخيرة على انها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة . [1] باعتبارها مقياس لتقدير الربح المالي المتأتي عن توظيف واستثمار للأموال فهي تتمثل في الفرق بين صافي الدخل بعد اقتطاع الإجمالي للدخل الضرائب و تكلفة راس المال الممتلك والمقترض، يعبر عن EVA في معادلة التالية[2] :

$$EVA = AdjustedNOPAT - Adjustedcostofcapital$$

Adjusted NOPAT: صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب

Adjusted cost of capital: التكلفة الكلية لرأس المال المستثمر.

---

[1] – محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000 . الجزء الأول ، مجلة الباحث ، ورقلة ، العدد 2004 ، 03 ص : 90 .

[2] – رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط ، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية ، مجلة ، جامعة النجاح للأبحاث ، مجلد 30 عدد 12 ، 2016 ، ص 2503 .

2. نموذج CAMELS

مفهـــــوم نمـــــوذجCAMELS: تتمثـــل طريقـــة camels فـــي مجموعـــة مـــن المؤشـــرات التـــي يـــتم مـــن خلالهـــا تحليـــل الوضـــعية الماليـــة لأي مصـــرف و معرفـــة درجـــة تصـــنيفه، و تعتبـــر هـــذه الطريقـــة إحـــدى الوســـائل الرقابيـــة المباشـــرة التـــي تـــتم عـــن طريـــق التفتـــيش الميـــداني، حيـــث عملـــت الســـلطات الرقابيـــة فـــي أمريكـــا إعتمـــاد عليـــه فـــي اتخـــاد القـــرارات مـــن خـــلال ســـتة مؤشـــرات تتمتل أساسا في ستة العناصر التالية : [1]

الكلمات	معانيها
كفاية رأسمال	Capital Adequacy
جودة الأصول	Asset Quality
جودة الإدارة	Mamagement Quality
إدارة الربحية	Earning Mamagement
درجة السيولة	Lidity Position
الحساسية المخاطر	Sensitivity to Market Risk

جدول (1-3) : يبين معاني الحروف لنموذج camel

C	مدى كفاية رأسمال لحماية المودعين و تغطية المخاطر
A	جودة المنتوجات من قيمتها الصافية
M	إدارة و مستوى كفاءتها و التزامها بقوانين المنضمة و زيادة رأسمال
E	مستوى الربحية و مدى مساهمتها في النمو المصرف و زيادة رأسمال
L	يرمز لقياس السيولة و مقدرة الصرف على إيفاء بالتزاماته الحالية و المستقبلية

من إعداد الطالبة اعتماد عن المصادر شوقي بورقبة ، طريقة camel في تقييم البنوك الإسلامية ، مدخلة ، جامعة العلوم الاقتصادية سطيف ، ص 03

- **تطور نموذج CAMEL و أهم مميزاته**

[1] شوقي بورقبة، **طريقة camel في تقييم البنوك الإسلامية** ، مداخلة ، جامعة العلوم الإقتصادية سطيف ، سنة غير منشورة ، ص 03

تطور النموذج : بدأ استخدام هذا النموذج في بداية عام 1980 ، من الطرف الفيدرالي الأمريكي حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكي من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر ، و ذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1969 ، حيث يتميز هذا النموذج بمجموعة من الخصائص ، تصنيف البنوك وفق معيار موحد ، توحيد أسلوب بكتابة التقارير ، الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي ، في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها و يزيد في مصداقيتها حيث يمكن التلخيص أهم مميزات معيار في الآتي[1] :

مميزات النموذج :

1 – تصنيف البنوك وفق معيار واحد .

2 – توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش .

3 – اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية و عدم تشتيت الجهود تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي المصرف. [2]

3. العائد على الحقوق الملكية

مفهومه : في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنوك ، من خلال تحليل الذي سميه بنموذج العائد على الحقوق الملكية ، و هذا المحلل من تقييم مصدر أو حجم مصادر البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر معدل الفائدة ، و كذلك مخاطر التشغيل و مخاطر رأسمال. [3]

و أعتبر نموذج العائد على الحقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف و قياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة و يمكن تلخيص

---

[1] – شوقي بورقبة، **طريقة camel في تقييم البنوك الإسلامية** ، مداخلة ، جامعة العلوم الإقتصادية سطيف ، سنة غير منشورة ، ص 03

[2] – عبد القادر زيتوني ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ، رسالة ماجستير ، د س ، جامعة الجزائر.

[3] – طارق عبد العالي حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 78

مؤشـــرات هـــذا النمـــوذج فـــي مجمـــوعتين مـــن النســـب مجموعـــة تتعلـــق بقيـــاس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر.[1]

مؤشرات العائد على حقوق الملكية

المجموعـــة الأولـــى : يمكـــن توضـــيح العلاقـــة بـــين هـــذه المؤشـــرات ، مـــن خـــلال نظـــام متكامـــل يعـــرف بنظـــام ديبـــون ، حيـــث يوضـــح هـــذا النمـــوذج ربحيـــة الأصـــول و العائـــد علـــى الأصـــل (ROA) بـــين القـــدرة علـــى الرافعـــة الماليـــة ، كمـــا يـــبن القـــدرة علـــى الرافعـــة ،كمـــا يـــبن مضـــاعف حقـــوق الملكيـــة (EM) علـــى العائـــد علـــى الحقـــوق الملكيـــة (ROE) اي علـــى مســـتوى مـــن العائـــد الاصـــول .

يتحدد مؤشر العائد على حقوق الأصل (ROA)

- **هـــامش الـــربح (PM)** : الـــذي يعكـــس مـــدى كفـــاءة فـــي إدارة و مراقبـــة التكاليف و يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي/ إجمالي إيرادات

- **منفعـــــة الأصـــــول (AU)** : و يســـمى اســـتعمال الأصـــول ، بحيـــث يـــدل هـــذا المؤشـــر علـــى اســـتغلال و اســـتعمال أفضـــل للأصـــول، أي إنتاجية الأصول و تقاس هذه المنفعة كالتالي :

منفعة الأصول =إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

و عليه فإن :

PM * AU = ROA

و هنـــا يمكـــن التوضـــيح بـــين العلاقـــة بـــين العائـــد علـــى الأصـــول (ROA) و العائـــد علـــى حقـــوق الملكيـــة (ROE) مـــن خـــلال نمـــوذج DUPONT

[1] محمد حموعي قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 40

،ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد الأصول ، حيث أن الفرق بين الأثنين ظهر استخدام الرافعة المالية ، و ذلك من خلال ضرب العائد على الأصول بمضاعف الحقوق الملكية EM .

EM*ROA =ROA

مع العلم :

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق

و بتوضيح المؤشرين المكونان لمؤشر العائد على الأصول فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) * (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) * (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

و يتم تلخيص العائد على حقوق الملكية في شكل التالي :

AU*PM*EM= ROE

و يمثل الشكل : طريقة حساب العائد على حقوق الملكية ROE

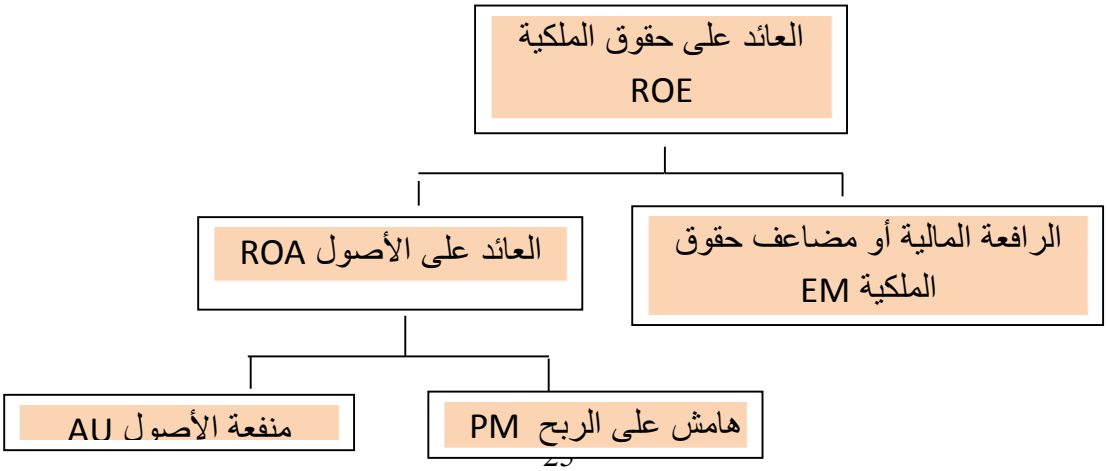

المصدر : طارق عبد العال حمادة ، **تقييم أداء البنوك التجارية ، تحليل العائد والمخاطرة** ، دار الجامعية الإسكندرية 2001

حيت يتم تلخيص هذه المؤشرات:

العائد على حقوق الملكية: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، بحيث كلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين. [1]

العائد على الأصول: يعتبر هذا المعدل قياس جيد للربحية و للكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم الثروة، و يدل العائد على مدى استغلال البنك لأصوله لتوليد الربح. [2]

معدل هامش الربح: يقيس قدرة البنك على الرقابة و السيطرة و على النفقات و تخفيض الضرائب.

معدل منفعة الأصول: تمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

معامل الرفع المالي: يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايحابية ، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل ان تصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته . [3]

المجموعة الثانية : فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي أي مصرف و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب و ذلك حسب العناصر المكونة والمرتبطة بمخاطر معينة و يمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات:

مخاطر الائتمان : يرتبط هذا النوع من المخاطر ، بجودة الأصول و احتمالات العجز عن السداد و ترتكز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد .

---

[1] عبد الله جبابة ، الإقتصاد المصرفي ،دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2013 ، ص : 19

[2] محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الحديدة ، مصر ، 2005 ص : 47

[3] طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره ص : 84

مخاطر معدل الفائدة : تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى المعدلات ، ويصبح الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة ، أذ كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة .

مخاطر السيولة : و تظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك التزامات الخاصة بدفوعاته بمواعيدها بطريقة الفعالة من حيث التكلفة ، و كلما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال و قدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها . [1]

مخاطر التشغيل :تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية ، و الأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك ، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذه المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات و الخدمات . [2]

مخاطر رأسمال : و تتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك .[3]

---

[1] طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره ص : 93

[2] رتيبة ركبية ، تقييمأداءالبنوك التجارية التقليدية و الإسلامية ، جامعة ورقلة ، 2014 ، ص 7

[3] طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره ص : 95

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للدراسة .

لقد تتم مناقشة و دراسة موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من قبل العديد من الباحثين الاقتصادين حيث سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى أهم الدراسات السابقة و الأبحاث العربية و الأجنبية ذات صلة بالموضوع ، حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مطالب ، المطلب الأول يتناول الدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني يتناول الدراسات الأجنبية أما المطلب الثالث فهو عبرة عن مقرنة بين الدراسة الباحث و الدراسات السابقة .

المطلب الأول: الدراسات عن اقتصاديات العربية .

1. دراسة محمد جموعي قريشي

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام المعلومات والمعطيات مالية ، حيث قارن بين أداء البنوك التجارية المتمثلة في (**BDL،CPA، BNA، ELBARKA**) خلال الفترة (1994-2000)، وذلك لإظهار العلاقة بين ربحية و مخاطرة البنك ، حيث استخدمت نموذج العائد على الحقوق الملكية ، حيث توصلت الدراسة إلى أن البنك البركة أكثر ربحية , أقل مخاطرة و لديه كفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى

2. دراسة أحلام بوعبدلي ،و عبد الرزاق خليل

هدفت دراسة الى أهمية تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة ، اجريت الدراسة على البنك القرض الشعبي لفترة (1997-2000)،حيث استخدمت في معالجة الدراسة مؤشرات العائد و في الأخير توصلت إلى أن البنك يتطور و يتحسن من سنة إلى الأخرى.

3. دراسة سناء مسعودي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات تقييم الإداء المالي للبنوك التجارية و مدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية وكيفية تقسيم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد والمخاطرة ، حيت توصلت النتائج التالية :

- البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال.
- نموذج العائد على الحقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الاداء .

4. دراسة ناريمان زيدي.

تهدف الدراسة الي تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية خلال فترة (2009-2014) من خلال استعراض لنموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج التحليل لتقييم العلاقة بين الربحية و المخاطرة حيت توصلت الدراسة الى النتائج التالية متباينة بين بنكين حيث :تحقق البنوك الأجنبية عائد أكبر من البنوك الوطنية بينما تحقق هذه الأخيرة معدل مخاطرة أقل من البنوك التجارية .

5. دراسة يوسف بوخلال

هدفت الدراسة الى مناقشة أثر تطبيق نموذج تقييم المصرفي الأمريكي (**CAMELS**) ، في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم نماذج و المعايير التي تستعملها البنوك التجارية المتطورة بالتنبؤ بالمخاطر المالية ، و ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية و لتفادي عدم حدوثها في المستقبل ، كما تعكي هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تتضمن توفير مناخ

ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية التى اصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الأن .

6. **دراسة بن عمير محمد ، هاشمي نور الإسلام.**

تهدف دراسة إلى كيفية تقييم كفاءة البنك من أجل تفادي البنك الوقوع في الأخطاء باستخدام نموذج **CAMELS** لتقييم الداء المالي في البنوك التجارية، حيت توصلت النتائج إلى وجود سلامة الإدارة في البنوك التجارية مع وجود اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق.

7. **دراسة محصول نعمان.**

هدفت إلى تقييم الإداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013-2018 تهدف هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي لبنك الأردن **ABC** بنك المؤسسة العربية المصرفية الفترة الممتدة 2013-2018 باستخدام مجموعة من مؤشرات المالية التي تهدف الألى الحكم على الأداء البنك من خلال اعتماد على القوائم المالية و البيانات المستخدمة، حيث توصلت النتائج الى مالي:

- تحقيق البنك معدلات ربحية جيدة تذل على كفاءة في استغلال الموارد المتاحة
- قدرة البنك على استرجاع الودائع من خلال تمتعه بالسيولة الكافية

8. **دراسة مالكي عبد الكريم، بن صالح مبارك.**

تهدف دراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية حيث تعتبر مؤسسات المالية تحكمها مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية باستخدام مؤشرات نمو المصرفي من تطور زيادة الموجودات الاستثمارية حيث توصلت النتائج الدراسة الي ما يلي:

-نمو الموجودات (استخدامات الأموال) بمعدلات متضاعفة.

-الخصوم مصادر المال في تزداد مستمر حسب حسابات الاستثمار المطلقة.

9. دراسة محمد خير، ابراهيم شخاترة، د/ ابراهيم عبد الحليم عبادة.

هدفت هده الدراسة الى مقارنة بين مصارف إلا سلامية و البنوك التقليدية الأردنية باستخدام المؤشرات السيولة، المؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط ومؤشرات السوق، وذلك للفترة ما بين 2017/2002، حيت توصلت النتائج الدراسة الى مايلي : لبنوك الاسلامية تحتفظ بنسب سيولة من اكثر البنوك التقليدية.

- البنوك التقليدية تفوق على البنوك الإسلامية من حيث مؤشرات الربحية.
- تفوق البنوك الإسلامية على البنوك بنسب العائد على الحقوق الملكية.

10. **نادية سعودي.**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء، نظام مراقبة التسيير، أساليب الحديثة المراقبة التسيير ودورها في قياس وتقييم أداء البنوك، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مراقبي التسيير بالبنوك التجارية الجزائرية يقومون بمجموعة من الوظائف تتمثل في وضع نظام معلومات واستغاله بطريقة جيدة، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها، كما أشارت الدراسة أيضا أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تستخدم المؤشرات المالية في تقييم أدائها حيث احتلت مؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بالمحور المالي

المرتبة الأولى وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

11- Anouar Hassone,la gestion des risque dans les banques islamique moodysinvestorsservice, paris,2008 .

إدارة المخاطرة في البنوك الإسلامية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، حيث اقتصرت على المخاطر في البنوك الإسلامية، ولم تعط اهتماما إلى العوائد في البنوك وكذلك على البنوك التجارية

حيث ركزت هذه الدراسة وسلطت الضوء على المخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى الوساطة والمخاطر غير مالية.

12- Mustafa Hassan Mohammad Adam, Evaluating the Financial Performance of Banks Using .Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance.

تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام النسب المالية دراسة حالة بنك اربيل للاستثمار والتمويل

تهدف هذه الدراسة الأداء المالي للبنك اربيل للاستثمار والتمويل، إقليم كردستان العراق خلال الفترة من 2009 – 2013 حيث استخدم عدة معايير لأداء المالي مثل تحليل النسب المالية التي تستخدم لقياس الوضع المالي للبنك وعلى الأدوات الإحصائية نطاق أوسع أيضا استخدمت لغرض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام من أجل معرفة سواء ترتبط هذه المتغيرات بشكل ملحوظ مع الأداء المالي للبنك وتظهر نتائج الدراسة أن السلوك الإيجابي للمركز المالي للبنك أربيل وبعض العوامل المالية

المتغيرات تؤثر على الأداء المالي للبنك، متبين أن الأداء المالي العام للبنك أربيل آخذ في التحسن من حيث نسب السيولة ونسب الأصول جودة أو أداء الائتمان، ونسب الربحية . تشير هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بشأن تطوير وتعزيز بعض العمليات المصرفية التي من شأنها تعزيز ربحية البنك وتحسين الأداء المالي للبنك .

13- Rashed Al Karim An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis.

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في بنغلاديش باستخدام النسب المالية تهدف هذه الدراسة إلى قياس أداء مصارف القطاع الخاص مختارة (خمس سنوات)، المدرجة في كل من الأوراق المالية ،في بنغلاديش من خلال الاستخدام الواسع النطاق للنسب المالية التي تشير أساسا كفاية رأس المال على أساس المخاطر، ونمو الائتمان، وتركيز الائتمان وعدم أداء موقف القرض، تحليل فجوة السيولة، ونسبة السيولة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وصافي هامش الفائدة حيث توصلت في الأخير أن حجم البنك ومخاطر الائتمان، والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلادش.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة السابقة بدراسة الحالية.

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات ودراستنا أهما ما يلي:

- من ناحية الهدف هناك بعض الدراسات التي اشتركت معنا في جزء من أجزاء الهدف الرئيسي وهو تقييم أداء مقارن بين البنوك.

- بالنسبة لطريقة المعالجة يمكن القول أن كل الدراسات قامت باطلاع على القوائم المالية للبنك فمنها من استعمل مؤشرات العائد والمخاطرة، ودراستنا سوف تعتمد العائد والمخاطرة في تقييم الأداء، مثل سناء مسعودي ونايمان زيدي ،قريشي محمد الجموعي،الدراسة الثانية لأحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق عبد الخليل، عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة. محمد خير، ابراهيم شخاترة، د/ ابراهيم عبد الحليم عبادة.
- أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد كانت عبارة عن دراسة تقييم الأداء دراسة مقارنة بين بنك الوطني الجزائري و بنك الخارجي فهي خلاف الدراسات الأخرى فهي مكملة لهذه الأخيرة .
- أما بالنسبة للدراسات السابقة فكانا هناك اختلاف في الدراسات الأجنبية مقارنة بالدراسات الأخرى من ناحية المؤشرات، مثل دراسة جميع الدراسات الأجنبية.

خلاصة الفصل الأول:

إن تحليل الكشوفات تساعد في تقديم نتائج تمكن من خلال تقييمها من خلال مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى تحديد نقاط القوة والضعف و فرص الربح، كما تقدم معلومات للدائنين وغيرهم، وذلك بحساب المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة والفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل، ولهذا يعد اختيار وتركيب مؤشرات الأداء من أهم مراحل عملية تقييم الأداء، وركيزة رئيسية من ركائزها.

قد تطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية في المبحث الأول فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بأداء وتقييمه، مفهومه، أهدافه وأهميته خطوات تقييم الأداء المالي وفي الأخير تطرقنا إلى مجموعة من نماذج تقييم الأداء.

المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة، والتي هي دراسات العربية والأجنبية التي تم مقارنتها بدراسة الباحثة من خلال الأهداف والنتائج المتوصل إليها والمنهج المعتمد عليه.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

تمهيد :

يعتبر اهم أدوات المستخدمة لتقييم الداء البنك التجاري محل الدراسة ، حيث اعتمادنا على نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج لتقييم أداء البنوك محل الدراسة .

و لإلمام اكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل الي مبحثين ، المبحث الأول سنعرض فيه الى طريقة جمع أدوات الدراسة من خلال المطلب الأول الدي تطرأنا فيه إلى مجتمع و عينة الدراسة أما المطلب الثاني سوف نتطرق فيه إلى أدوات الدراسة ، و المبحث الثاني نتناول فيه مطلبين الأول نعرض فيه تقييم الأداء المالي البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الوطنيBEA أما المطلب الثاني نحاول من خلاله تحليل و تفسير نتائج الدراسة .

و كذا قسمنا كالآتي:

- **المبحث الأول: طريقة جمع أدوات الدراسة.**
- **المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.**

المبحث الأول: طريقة جمع أدوات الدارسة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من البنوك، وأدوات الدراسة، ونموذج تحليل الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية.

ولإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

أولا: مجتمع الدراسة وعينة.

تمثل مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك التجارية الجزائرية.

1. **بنك الوطني الجزائري BNA** : تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. برأس مال 20 مليون دج .يسير البنك من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و التجارة المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيمايلي:

-تقديم خدمات مالية لأفراد والمؤسسات.

-تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة منح القروض الطويلة والمتوسطة و القريرة الأجل .

2. **البنك الخارجي الوطني BEA** : نشأ البنك الخارجي الجزائري في **01 أكتوبر 1967** برأسمال قدره **20مليون دينار جزائري**، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون **88-02** المؤرخ في **12 جانفي 1988** والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم **88-61** في **12 جانفي 1988**.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم **204/67** الصادر في **01 أكتوبر 1967**، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولةويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم

وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيمايلي :

- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الخواص والقطاع العام.
- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة .

ثانيا : طريقة جمع معطيات الدراسة.

رغم وجود عدة بنوك جزائرية ، إلا أن الدراسة اقترت على بنكين ، بنك الوطني الجزائر و بنك خارجي الجزائري خلال فترة (2014-2017)، حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة . وتتمثل فيما يلي:

1- **بيانات ثانوية:** وهي تمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب استطاعتنا وماتوفرت لدينا من بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول أساليب قياس الأداء المالي للبنوك باستخدام ،وسائل وأدوات مقالات ورسائل جامعية، إنترنيت، مجلات كتب.

2- **بيانات الأولية:** وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية. حيث اعتمدنا في جمعها على القوائم المالية (الميزانيات، جدول حسابات النتائج) للبنوك محل الدراسة .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

تم استخدام مؤشر العائد التي سوف يتعمد عليها الطالبة في عملية تقييم أداء المالي لبنكين.

مؤشرات العائد:

الجدول رقم (1- 4) يمثل مؤشرات العائد.

المؤشر	العلاقة
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية * 100
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي أصول *100
الرافعة المالية	حقوق الملكية /إجمالي الأصول *100
هامش الربح	نتيجة الصافية / اجمالي ايرادات *100
منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول*100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بعض مراجع البحوث و محاضرات

ومن أجل تحقيق خطوات العمل استعننا بالبرامج التالية :

Excel2010 لتبويب عينة الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي للبنوك محل الدراسة

بعد ان قمنا بتحديد طريقة وادوات الدراسة سنتناول في ما يلي تطبيقها على البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري من اجل تقييم أداء المالي لهما حيث سنقوم بحساب مؤشرات العائد والمخاطرة واختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري

سيتم قياس عوائد ومخاطر البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، من خلال المؤشرات المالية المبنية في الجداول السابقة.

عرض نتائج دراسة مؤشرات العائد:

العائد على حقوق الملكية

(الجدول رقم1-2) :معدل العائد على حقوق الملكية الوحدة%

البنوك	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	21.41	28.03	24.89	18.81	23.85
البنك الخارجي الجزائري	23.82	26.76	33.9	38.71	30.81

المصدر من إعداد الطالبة بالاستخدام برنامج EXCEL 2010 بالاعتماد عل الملاحق.

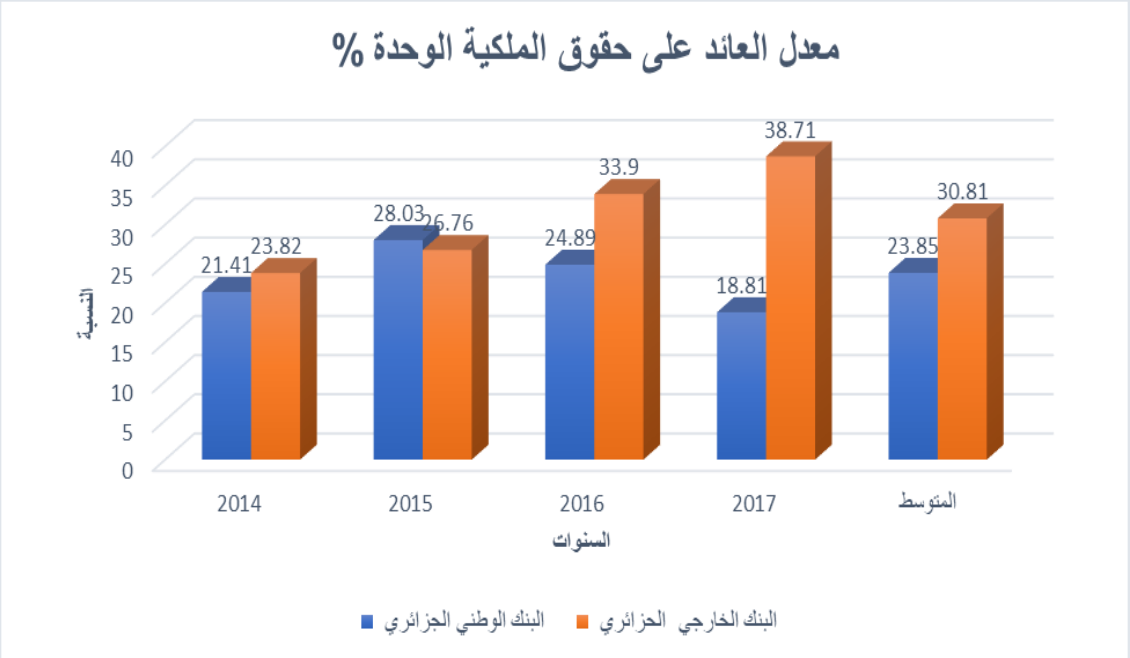

نلاحظ من خلال جدول (1-2)، أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخد قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة.

حيث تروحت معدلاته في البنك الوطني الجزائري حيث في سنة 2017 سجل البنك 18.81 % كالحد الأدنى، بعد أن حقق أكبر عائد في سنة 2015 بـ: 28.03 %، أما بالنسبة للبنك الخارجي فقط تراوحت النسب 33.9%، كالحد الأدنى سنة 2016 و38.71% سنة 2017، ليشهد تحسن ملحوظ خلال سنوات 2014، 2015، 2016 و 2017 بالنسب على التوالي : 23.82%، 26.76%، 33.9 ، 38.71 % .

وبمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر العائد على الحقوق الملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنكينبالنسبة لبنك الخارجي 30.81 %، و23.85 % محل الدراسة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة في البنك الوطني الجزائري.

2. معدل العائد على الأصول ROA

(الجدول رقم1-5) :معدل العائد على حقوق الملكية على الأصول ROA الوحدة%

البنوك	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	% 3.4	% 4.35	%3.8	%4.69	4.06%
البنك الخارجي الحزائري	% 23.86	% 2.67	% 0.33	% 31.55	%7.88

المصدر من إعداد الطالبة بالاستخدام برنامج EXCEL 2010 بالاعتماد علي الملاحق

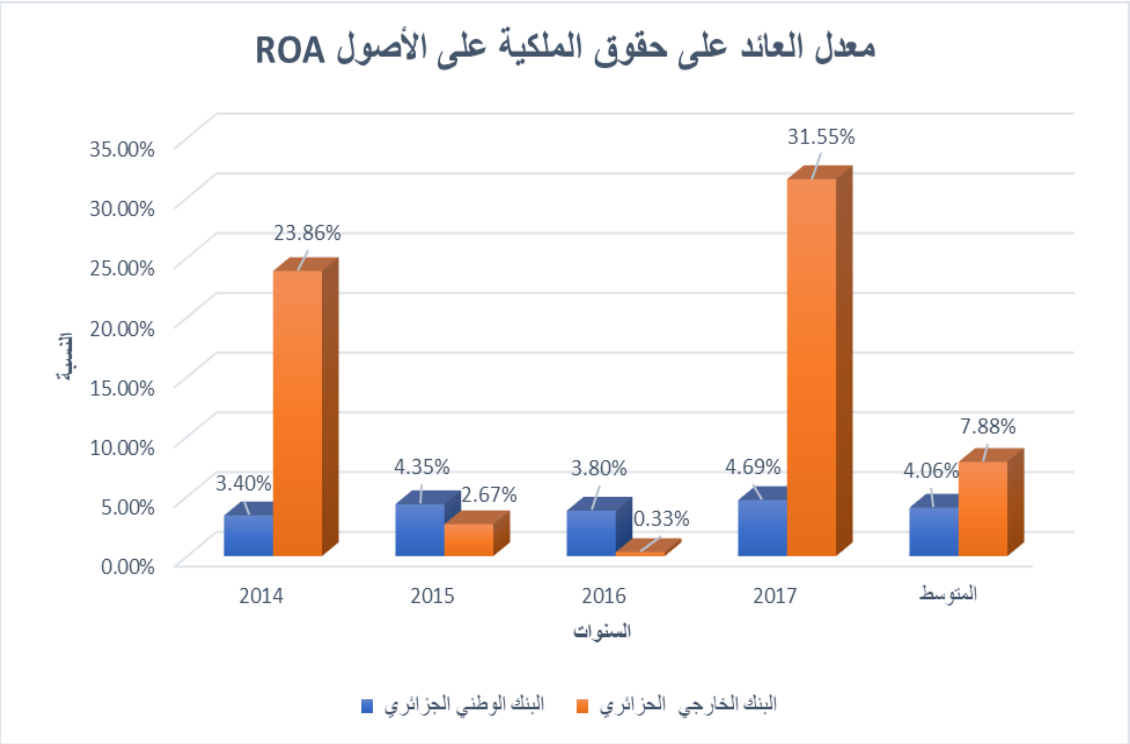

من خلال الجدول (1-3) تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصل في الجدول أن البنك الوطني الجزائري عرف قيما تصاعديا بداية من سنة 2014 بنسبة 3.4% الى غاية 2015 بالنسبة 4.35% لتعرف بعدها تراجع خلال سنة 2016 بنسبة 3.5 % و .4.69 % ليرتفع بعدها سنة 2017 .أما في يخص البنك الخارجي الوطني تصاعديا بداية من سنة 2014 بنسبة 23.86 % لتعرف بعدها تراجع خلال سنتي 2015و2016 بنسبة 2.67 %، 0.33 %، علي توالي ليرتفع بعدها سنة 2017 بنسبة 31.55 %.

بمقارنة بين البنكين محل الدراسة نلاحظ أن بنك الخارجي الجزائري حقق معدل عائد مرتفعا جدا بفارق 3.82%عن بنك الوطني الجزائري وذاك بسنوات الدراسة بمتوسط يساوي 7.88%لبنك الخليج الجزائري وذلك بسنوات الدراسة بمتوسط يساوي 4.06 % لبنك الجزائري .

3. معامل الرفع المالي EM.

الجدول رقم (2-4) يمثل معامل الرافعة المالية لوحدة %

البنوك	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	6.16	6.64	7.45	6.77	6.75
البنك الخارجي الجزائري	13.65	9.98	7.76	6.13	9.38

المصدر من إعداد الطالبة بالاستخدام برنامج EXCEL 2010 با للاعتماد علي الملاحق

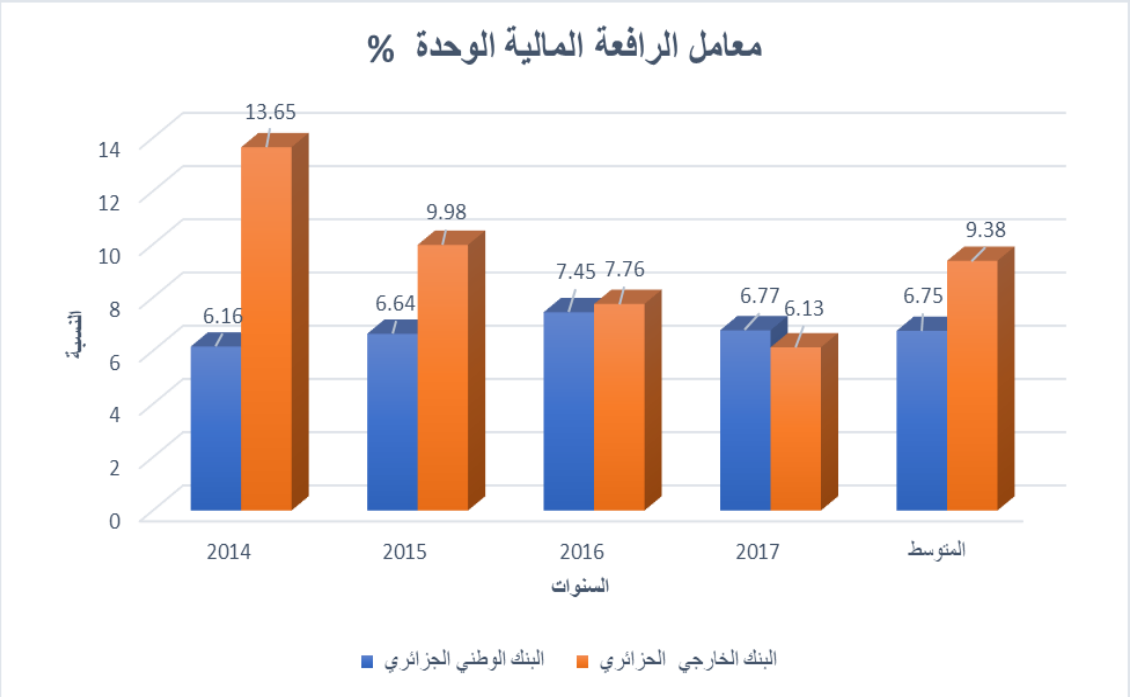

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) الذي يبين قيم معامل الرفع المالي أن كلا البنكين عرفا تذبذب من حيث ارتفاع الانخفاض، فالنسبة للبنك الوطني عرف ارتفاعا خلال سنوات من 2014 الى غاية 2016 على التوالي بمعدلات تتراوح من 6.16 % ، 6.64 % ، 7.45 % للتراجع بمعدل 6.77 %لسنة 2017 .

من خلال ملاحظة الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي للبنك الخارجي الوطني مرتفع بالنسبة 13.65 % في سنة 2014 مقارنة بالبنك الوطني الجزائري، و بعدها سجل هبوطا متتاليا ليصل لنسبة 6.13 % سنة 2014 .

من خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في بنك الخارجي الجزائري بمتوسط 9.38 % رغم تراجع خلال الدراسة سنوات الدراسة مقارنة مع البنك الوطني الذي سجل 6.75 % كمعدل متوسط لفترة الدراسة

4. هامش الربح PM.

الجدول رقم (2-5) يمثل هامش الربح لوحدة%

البنوك	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	41.47	62.17	61.07	60.5	58.30
البنك الخارجي الجزائري	38.96	36.42	37.61	43.15	39.03

المصدر من إعداد الطالبة بالاستخدام برنامج EXCEL 2010 بالاعتماد علي الملاحق

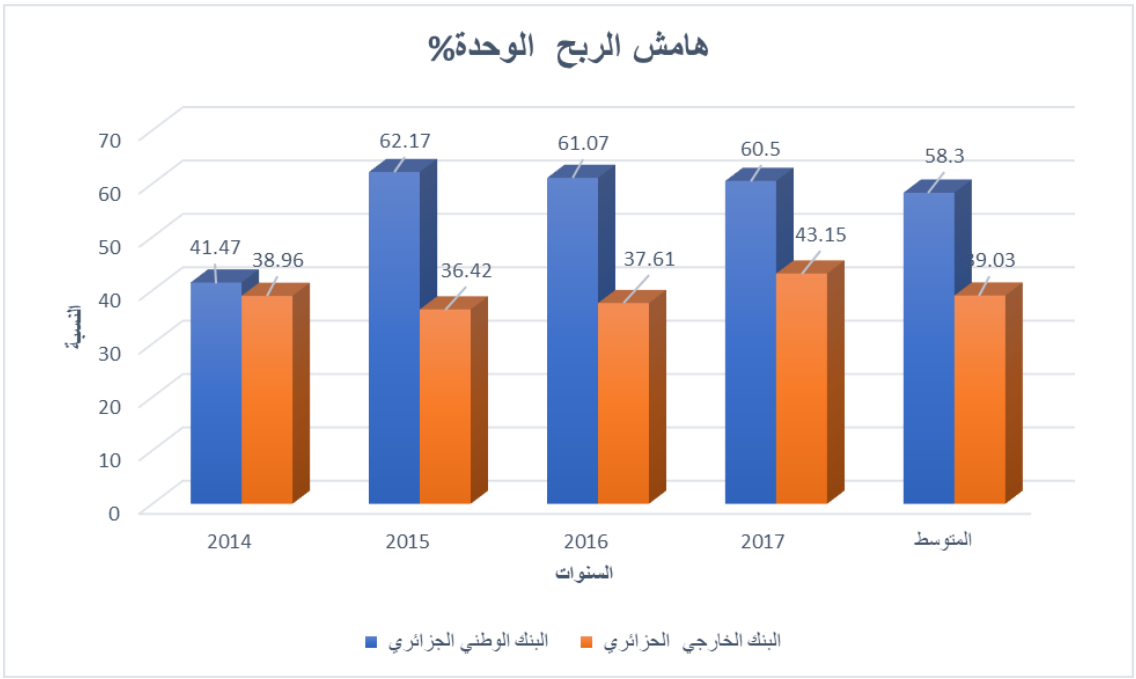

بالنظر الي القيم الجدول رقم (2-5) بين معدل الهامش الربح لبنكا وطني الجزائري خلال فترة الدراسة شهد ارتفاعا منذ 2014 بالنسبة 41.47 % الي غاية سنة 2015و 2016 بالنسب على التوالي 62.17 %، 61.07 % ، لتراجع قليلا 60.5 سنة 2017.

اما بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري فقدر هامش الربح مرتفعا اعلى نسبة خلال فترة الدراسة 43.15 % سنة 2017 ، أدنى قيمة سنة 38.96 %سنة 2014.

من خلال ملاحظة الجدول نرى أن معدل هامش الربح مرتفعا في البنك الوطني الجزائري بمتوسط بلغ 58.30% مقارنة بالبنك الخارجي الجزائري الذي بلغ متوسطه 39.03 %.

5. منفعة الأصول.

الجدول رقم (2-6) يمثل منعة الأصول لوحدة%

البنوك	2014	2015	2016	2017	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	4.04	3.69	3.52	3.24	3.6
البنك الخارجي الجزائري	9.45	10.1	8.39	6.7	8.6

المصدر من إعداد الطالبة بالاستخدام برنامج EXCEL 2010 بالاعتماد علي الملاحق

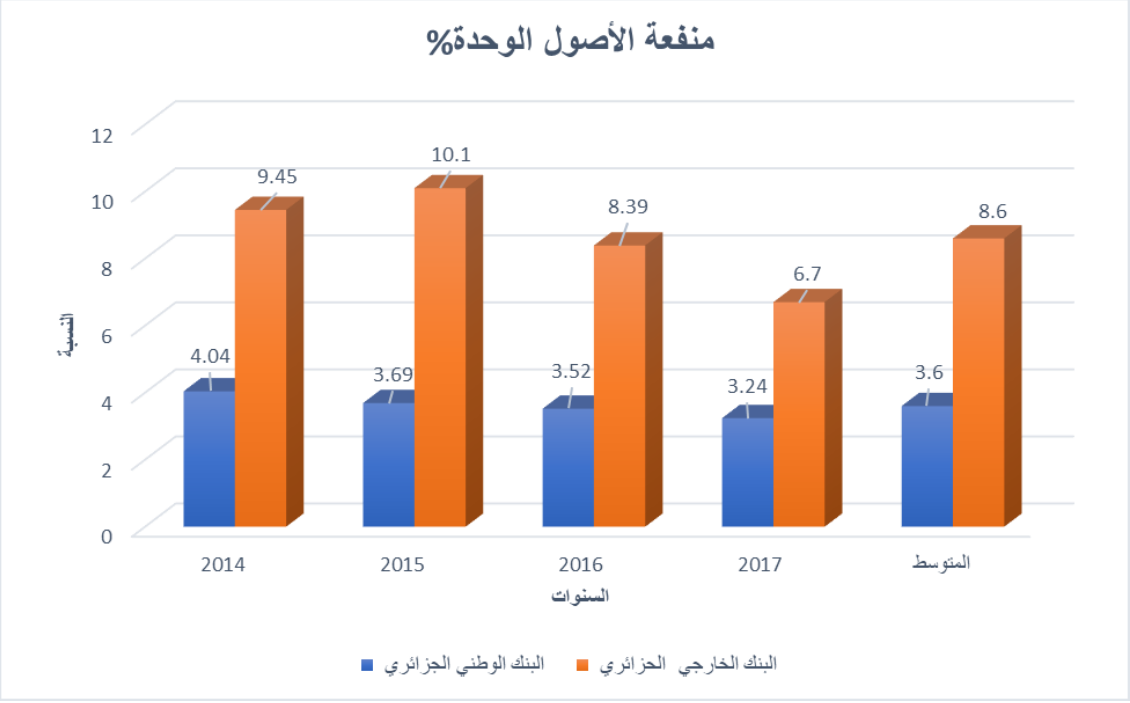

نلاحظ من خلال جدول رقم (2-6) أن تطور معدل منفعة الأصول متذبذبا لكل من البنكين خلال فترة الدراسة 2014-2017 فبالنسبة للبنك الوطني الجزائري فقد شهذ ارتفاعا خلال سنة 2014 حيث

بلغت النسبة 4.04 ثم يتراجع خلال سنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي بالنسب 3.69 % ، 3.52% ، 3.24 %.

اما فالبنك الخارجي شهد تتدبدب خلال سنوت الدراسة حيث شهد اعلى نسبة 10.1 % سنة 2015 بعد ارتفاع من سنة 2014 بالنسبة 9.45% لتراجع خلال سنتي 2016، 2017 بالنسب على التوالي 8.39 % ،6.7 %.

اما بالنسبة لمعدل المتوسط سجل البنك الخليج متوسط مرتفعا بلغ 8.6 % يليه البنك الوطني الجزائري 3.6 % .

المطلب الثاني تفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

سنتعرض في هذا المطلب لتفسير نتائج الدراسة المتواصل عليها إلي بناء علي المعلومات التي تم جمعها

تفسير وتحليل نتائج مؤشرات العائد:

1 /العائد علي حقوق الملكية: تميز البنك الخارجي الجزائري بربحية أكبر مقارنة مع البنك الوطني الجزائري حيث يعود إلي طبيعة النشاط الأساسي وباعتماده علي أليات متعددة في التمويل للتجارة الخارجية كذلك يعتمد علي استثمارات أكثر ربيح مع تحمل أكبر لمخارطها كذألك الي طبيعة البنك عكس نشاط البنك الوطني الجزائري الذي يقوم بنشاطاته العادية لتحقيق ربحية معقولة ومخاطر مقبول.

2/ معدل العائد علي لأصول: يفسر حسن الاداء الذي حققه البنك الخارجي الجزائري مقارنة البنك الوطني الجزائري وذلك حسن إدارة الأصول لما يحقق أعلي صافي دخل

3/ الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية): يظهر لنا هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على أموال خاصة في تمويل أصوله فالأموال الخاصة أموال الغير ،وبذلك البنك يتجنب ، مخطر عدم السداد من خلال استعمال الأموال الخاصة ولكن يتحمل مخاطر رأسمال وهذا ما انتهجه بنك الخارجي الجزائري ،خلاف بنك الوطني الجزائري .

4/ هامش الربح: يعود سبب في انخفاض هامش الربح إلى عدة الوكالات وبالتالي قلة النشاط ،أما بالنسبة لارتفاعه إلى انخفاض التكاليف بما فيها ، لذلك نرى أن البنك الوطني الجزائري أكثر تحكما وتسيرا لهذه التكاليف عكس البنك الخارجي ،المصاريف والضرائب التجهيزات الذي لم يحسن تسير هذه الأخيرة . ومنه نستنتج أن الوطني الجزائري أكثر تحكما ومراقبة في تكاليف نشاطه مقارنة مع بنك الخارجي الجزائري .

5/ منفعة الأصول: نلاحظ أن نسبة منفعة الأصول عند البنوك محل الدراسة متدبدبة وهذا يعود إلى انخفاض قدرة كل من البنوك على التنويع في وبمعنى أخر غياب سوق مالي ، أي التنويع في الأصول معنى ذلك كل ما تم تنويع في الأصول كان أفضل ، المحفظة الاستثمارية حقيقي.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار لأحكام علي نتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة علي الإشكالية المتمثلة في كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري علي الجانب التطبيقي وذألك باستخدام نموذج العائد علي حقوق الملكية لمقارنة بين البنك الوطني الجزائري البنك الخارجي الجزائري ، تناولنا خلال هذا الفصل مبحثين ،المبحث الأول تناولنا فيه الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية .أما بالمبحث الثاني تطرقنا فيه إلي مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة خلصت إلي النتائج التالية :

من ناحية العائد يحقق البنك الخارجي الجزائر أعلي عائد مقارنة ببنك الوطني الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة:

إن غاية البنوك التجارية هو تحقيق الربحية وكذا ضمانة الاستمرارية في النشاط إضافة إلي مستوي معين من النمو والاستقرار توفير الأموال اللازمة لمواجهة النشاط ولتحقيق الك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يتضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولا إلي الترسيخ والتسيير الحسن والفعالية المستمرة ومن الأدوات والوسائل المستعملة في المجال البنكي وهي وضع معايير لقايس وتقييم الأداء

حيث يعتبر تقييم أداء المالي ذا اهمية بالغة لدي البوك التجارية 'أداة جوهرية لمعرفة مستوي البنوك من خلال تحديد نقاط ضعف ونقاط القوة وكيفية الاستخدام الامثلة لمواردها المتاحة كما تعتبر كذلك عملية تقييم الاداء المالي مرحلة من مراحل الرقابة المصرفية الفعالة الذي يقوم بها البنك المركزي

حيث تناول هذ الموضوع تقييم أداء البنوك التجارية خلال الفترة 2017/2014، الذي من خلال سعينا الاجابة علي الاشكالية المطروحة المتمثلة ""**كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ؟ و ماهي أهم مؤشراته** " «من أجل الإجابة عن الأسئلة واختبار الفرضيات حيث قدمنا البحث في فصلين تسبقهما مقدمة حيث استعملنا نموذج العائد علي حقوق الملكية وقمنا بتطبيقه علي بنك الوطني الجزائري وبنك الخارجي الجزائري

ومن خلال هذه الخاتمة نستعرض نتائج وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

- توصلنا علي الحكم علي صحة الفرضية الأولي تحقق البنوك المحلية أداء مالي جيد وضعية المالية .

الفرضية الثانية:

- أما بالنسبة لصحة الفرضية الثانية توصلنا الحكم علي صحة أن بنك الخارجي الجزائري يحقق أداء مالي جيد بمقارنة بالبنك الوطني الجزائري.

التوصيات :

استناد علي الدراسة التي اجريناها اقترح المواضيع التالية :

- زيادة تحكم البنك الوطني في إدارة الأصول.
- لتنويع في المحفظة الاستثمارية كونها تعتبر الركيزة الأساسية في نشاط البنوك
- العمل علي تأهيل العامل البشري ذو كفاءة عالية.
- إنشاء نظام فعال للتامين علي الودائع لدي بنك الوطني ولإسراع في إنشاء المقاصة الإلكترونية.
- التحكم وتسيير تكاليف بنك الوطني الجزائر مما يؤدي إلي تقليل من مخاطر البنك
- وضع قوانين صارمة علي منح القروض.

آفـاق الدراسـة:

من خلال دراستنا للموضوع ونقترح بعض الدراسة نذكر ما يلي:

- مقارنة أداء البنوك التجارية باعتماد نموذج العائد علي حقوق الملكية.
- استخدام طرق وأساليب إحصائية وقياسية في تقييم أداء البنوك التجارية.
- إجراء مقارنة بين البنوك المحلية باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب :

1-عبد الغفار حنفي ، السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد ، المكتب العربي الحديث –مصر- ط 1993.

2-إدريس ثابت عبد الرحمان و المرسي جمال الدين محمد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006.

3-خالدي محمد بن حمدان ، استراتيجية و التخطيط الاستراتيجي ، لدار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، طبعة العربية عمان الأردن ، 2009.

4-طاهر محسن نصور الغالبي ، وائل محمد صحبي إدريس ، دراسات في استراتيجية و بطاقة تقييم متوازن ، دار وهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007

5-طارق عبدالعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.

المذكرات :

1-عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريق التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006 -2011 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،المجلد 7 العدد2 ، 31-12—2014

2-ناريمان زيدي ،تقييم الإداء المالي للبنوك التجارية للفترة 2009-2014 دراسة حالة وكالتي BNA و CPA الوادي.

3-دجليلة بن خروف ،و المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاد القرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للإنجاز القنوات ، جامعة .

4-سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، مذكرة ماستر أكاديمي علو اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، سنة الجامعية 2014 – 2015،.

5-طهراوي فريد، تقييم أثر مالي و النقدي على التضخم النقدي في الجزائر، دارسة قياسية .

6-عادل عشي ، الأداء المالي المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس و تقييم – دراسة حالة موسسات صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2001) -، مذكرة لنبيل شهادة ماجيستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،قسم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر – 2001-2002 ، ص14

7-عبد الرحيم وشيي و جازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول :المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية-،جامعة بشار، في 25/24 أبريل 2006 .

8-عبد اللطيف أولاد واخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنكي BBACPA للفترة 2014 - 2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020.

9-لي عبد القرفي، اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على تحسسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تخصص تسويق 2013-2014.

10- محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 . الجزء الأول ، مجلة الباحث

12 - علي منصور محمد بن سفاع ، تقييم الأداء ياستخدام نموذج CAMELS – دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 200 رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط ، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية ، مجلة ، جامعة النجاح للأبحاث 3-2007 ، مجلة العلوم الإدارية الأقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2008

11- رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط ، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية ، مجلة ، جامعة النجاح للأبحاث

المراجع بالغة الاجنبية :

1- Anouar Hassone,la gestion des risque dans les banques islamique moodysinvestorsservice, paris,2008
2- Rashed Al Karim An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis.
3- Mustafa Hassan Mohammad Adam, Evaluating the Financial Performance of Banks Using .Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance.

المجالات :

1-عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريق التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006 -2011 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،

2-شناتي سامي اورزيق الياس، مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذجcamels ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، أفريل 2020.

3-رمي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة لنجاح للأبحاث، مجلد30 عدد 12 ، 2016.

4-ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005.

قائمة الملاحق

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 573 661 153 867,37	828 967 776 028,35	744 693 377 839,02
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	978 788 228 381,38	570 228 584 216,80	408 559 644 164,57
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	50 706 643 978,17	-50 706 643 978,17
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	233 468 653 903,33	208 032 547 833,38	25 436 106 069,95
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	361 404 271 582,66	0,00	361 404 271 582,66
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 141 702 169 543,03	823 232 436 963,13	318 469 732 579,90
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 135 120 352 543,03	816 390 429 963,13	318 729 922 579,90
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 581 817 000,00	6 842 007 000,00	-260 190 000,00

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ECART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
TOTAL DU PASSIF		2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
TOTAL DU PASSIF		2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**69 573 769 284,89**	**61 663 218 545,78**	**61 663 218 545,78**	**7 910 550 739,11**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**	4 315 638 481,85
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**	360 149 219,55
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**	316 821 191,60
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**33 418 665 080,57**	**33 742 785 831,80**	**29 807 652 822,91**	-324 120 751,23

Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

Le Bilan de la Banque en 2017

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÉRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,71**

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
	TOTAL DU PASSIF	3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,72